

25 February 2010

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة المائة وواحد وسبعين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، يوم الخميس، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٠، الساعة ١٠/١٠

الرئيس: السيد ميخائيل خفوستوف (بيلاروس)

الرئيس (تكلم بالروسية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١١٧١، لمؤتمر نزع السلاح.

قبل الانتقال إلى قائمة المتكلمين لهذا اليوم، أود أن أدعو المؤتمر إلى البت في طلب دولة أخرى غير عضو في المؤتمر بالمشاركة في أعمالنا. ويرد هذا الطلب في الوثيقة CD/WP.555/Add.4 المعروضة عليكم والواردة من الأردن.

هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر دعوة الأردن إلى المشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي؟ ليس هناك اعتراض.

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالروسية): طلب وفدان الإدلاء بكلمة في الجلسة العامة اليوم، هما وفدا البرازيل ونيجيريا. والآن أعطي الكلمة للسيد ماسيدو سواريس، سفير البرازيل. فلتفضل سيدي.

السيد ماسيدو سواريس (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أعرب لكم عن مدى تقديري للطريقة التي تديرون بها أعمال مؤتمر نزع السلاح بعد توليكم الرئاسة خلفاً لسلفكم السيد عبد الحنان، سفير بنغلاديش، فأنتم تجرون مشاورات واسعة النطاق ستفضي، كما أرجو، إلى تقديم مقترحات محددة لإعداد برنامج عمل يمكن للمؤتمر النظر فيه. وأنتم تعملون بحزم ولديكم طريقة إيجابية لتناول المشاكل السياسية التي تواجه المؤتمر.

ويشكل التفاوض بشأن عقد معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى أحد أقدم الأهداف وأكثرها حصولاً على التأييد في مجالي نزع السلاح وعدم انتشار النوويين. وقد سبق في عام ١٩٥٧ للجمعية العامة للأمم المتحدة أن اتخذت القرار ١١٤٨ الذي دعا إلى وقف إنتاج هذه المواد.

وشكّلت ضرورة إجراء مفاوضات فورية حول عقد معاهدة متعددة الأطراف وغير تمييزية وقابلة للتحقق دولياً وفعالاً لحظر إنتاج المواد الانشطارية جزءاً من مجموعة المقررات النهائية التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها لعام ١٩٩٥، تحت عنوان "مبادئ وأهداف عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي". وكانت إحدى الخطوات الثلاث عشرة العملية اللازمة لتحقيق نزع سلاح نووي منهجي وتدرجي، التي اعتمدها مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٠، بل إنه كان قد تم الاتفاق على أن تختتم المفاوضات خلال خمس سنوات استناداً إلى ما يسمى بتقرير شانون والولاية التي تضمنها، مع مراعاة أهداف كل من نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي القرار ٢٩/٦٤ للجمعية العامة للأمم المتحدة الذي اعتمد بتوافق الآراء في كانون الثاني/يناير الماضي، حثت الجمعية العامة من جديد مؤتمر نزع السلاح على البدء فوراً في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة من هذا القبيل.

وقد طرح عدد من الحجج لمنع مؤتمر نزع السلاح من الاستجابة للنداءات المتكررة بالبدء في مفاوضات حول المواد الانشطارية. وسمحوا لي أن أتوقف عند بعض هذه الحجج، لأنه، بغية التناول الجدي للعمل المتعدد الأطراف، لا بد من بحث مختلف وجهات النظر والرد عليها بصراحة وبأمانة بدلاً من الاكتفاء بتكرار آراء كل بلد.

ويستند أحد هذه الاعتراضات على فكرة أن نزع السلاح يشكل الهدف النهائي المنشود والأولوية الأولى. وما من أحد ينكر ذلك. لكن المناقشات التي استمرت لسنوات عديدة أثبتت أن الطريقة الوحيدة لبلوغ ذلك الهدف هي اعتماد نهج تدريجي. وقد جاءت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية نتيجة لهذا المفهوم العملي، وهي تعتبر بحق خطوة نحو نزع السلاح النووي. وفي الوقت نفسه، تشكل المفاوضات المتعلقة بإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية خطوة هامة أخرى على طريق الحد من الاحتفاظ بالترسانات النووية وتكديسها.

وتطرح أيضاً حجة مؤداها أن جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح يتضمن مسائل أخرى ينبغي أن تشملها المفاوضات بنفس القدر. فعلى سبيل المثال، ينبغي التفاوض حول وضع صك ملزم قانوناً بشأن ضمانات الأمن السلبية، لأن ذلك من شأنه أن يقلل دون شك من أهمية الاحتفاظ بالأسلحة النووية حتى يتم حظرها نهائياً. غير أن وجود هذا البند أو حتى بنود أخرى في جدول أعمالنا لا يشكل سبباً كافياً لرفض تناول مشكلة المواد الانشطارية التي تعد مكوناً أساسياً من مكونات الأسلحة النووية.

كما يحتاج البعض باحتياجات الأمن القومي لتبرير معارضة إجراء مفاوضات حول المواد الانشطارية. لكن البلدان التي لا تمتلك الأسلحة النووية وليست أعضاء في أي تحالف عسكري ولا تتلقى ضمانات حماية من الأسلحة النووية من جانب الدول التي تمتلك هذه الأسلحة تعاني من اختلال كبير في أوضاعها فيما يتعلق بالأمن الوطني. وهذا ينطبق على بلدي. صحيح أنه من الممكن أن تتسبب أحوال جيوسياسية معينة في نشوء شواغل أمنية خطيرة، لكن هذه الأحوال ليست مبرراً لتطوير أسلحة الدمار الشامل، وتجاهل مبادئ ومعايير القانون الدولي وفقدان الاهتمام بإقامة علاقات دولية متمدنة.

ويهدف النظام الذي سعى المجتمع الدولي لإقامته وتعزيزه خلال الخمسة وستين عاماً الأخيرة إلى ضمان تحقيق الأمن لجميع البلدان وتحقيق السلام وتوفير حياة كريمة لكافة البشر. ولا ينبغي لنا أن نغفل المشاكل التي تواجه أي بلد مهما يكن، لكن ذلك لا يعني أيضاً أن نشجع العنف في صورة أسلحة الدمار الشامل على سبيل المثال. فمبدأ كفالة الأمن للجميع

على نحو متكافئ يرمي إلى تحقيق هدف مشترك. وأي نظام دولي يقتصر على شواغل فردية لن يكتب له الدوام.

وقد يُقال إن تلك هي اعتبارات غير واقعية تغفل ما يكتنف العلاقات الدولية من تفاوت شاسع لا سبيل، فيما يبدو، إلى الحد منه. والامتياز الذي يمنحه الحصول على مقعد في هذه القاعة هو التمتع بالقدرة على معالجة المشاكل العويصة.

ومن الضروري أن يؤدي التفاوض حول المواد الانشطارية إلى حظر واضح وعام وغير قابل للرجوع فيه وقابل للتحقق لإنتاج هذه المواد لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى. كما ينبغي أن يفضي التفاوض إلى تنظيم المواد الانشطارية الموجودة بالفعل والمستخدمة لنفس الأغراض. وغني عن القول إن الامتثال لهذه الأنظمة لا بد أن يخضع للتحقق.

ومهما كانت قواعد حظر الإنتاج معقدة فهي دون شك أقل تعقيداً من القواعد التي تحكم المواد الموجودة بالفعل. وأي محاولة للتغلب على هذه التعقيدات من خلال ولاية للتفاوض قد تؤدي إلى إحباط عملية التفاوض الفعلية. وقد تنطوي الولايات السابقة التي اعتمدها مؤتمر نزع السلاح على أوجه تباين، لكن ليس هناك من ولاية يمكن أن تذلل بالفعل المشاكل التي لا يمكن حلها إلا من خلال إجراء تفاوض حقيقي.

وليس هناك صك من صكوك القانون الدولي يمكن أن تقبل به أي دولة دون مقابل. وهذا يعني أن هناك قضايا تتجاوز شواغل معظم الدول وأن هذه الدول قد تنصرف بلا اكتراث وتقبل للوهلة الأولى ودون تفكير بأية قواعد أو قيود. إن شؤون نزع السلاح لا تهم فقط الدول التي تمتلك أسلحة الدمار الشامل أو التي ترغب في امتلاكها. فكل حكومة مسؤولة أمام مواطنيها عن تهيئة الظروف الدولية الأمثل لتحقيق رفاههم. والحرب والتهديدات والتدابير القسرية لا تندرج ضمن هذه الظروف.

ويشكل التخلص من الأسلحة النووية أحد الشروط الأساسية للحد من العجز الديمقراطي السائد في العلاقات الدولية. وهناك دون شك مشاكل أخرى تعيق وجود نظام دولي ديمقراطي، مثل حقوق الإنسان، والنظام المالي، والتجارة، وكلها أمور تتطلب بذل جهود كبيرة من جانب الحكومات والمجتمع المدني. وإذا اطلعنا على تاريخ العلاقات الدولية خلال الخمسة والستين عاماً الماضية، سيتسنى لنا معرفة عدد المعاهدات التي توصلنا إلى إبرامها في مجالات بدت مستعصية. وهناك مفاوضات كثيرة استمرت لسنوات لكن الدول ثابرت، ولم تلق بالاً للشكوك.

وبإلقاء نظرة إلى الوراء على نتائج تلك المفاوضات، قد لا ترى أي دولة أن أهدافها الأولية قد تحققت بالكامل، لكنها ستدرك في الوقت نفسه أنه تم إحراز بعض التقدم من أجل تحقيق الصالح العام.

وليس بالغريب، ونحن في مدينة روسو، أن نتذكر الأمان العامة التي تراود بني البشر. الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد ماسيدو سواريس، سفير البرازيل، على بينه المهم وعلى العبارات الطيبة التي وجهها لسلفي ولي شخصياً.

والآن أعطي الكلمة للسيد أوهمو موهي، سفير نيجيريا. فلتفضل، سيدي.

السيد أوهمو موهي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، نظراً لأنها المرة الأولى التي يأخذ فيها وفدي الكلمة في جلسة عامة، فإنه يسرني كثيراً أن أهنيكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. كما أود أن أنقل أيضاً من خالكم خالص تحاتي وفدي إلى السيد عبد الحنان سفير بنغلاديش، على الوضوح والاتساق اللذين أبداهما خلال عملنا في بداية الجلسة. كما أعرب عن بالغ تقديري للأعضاء الآخرين في مجموعة الرؤساء الستة لما أبدوه من تفان والتزام في دعم الجهود الرامية إلى تجاوز الصعوبات التي ما زالت تؤثر سلباً على أعمال المؤتمر.

واسمحوا لي أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد لكم أن وفد نيجيريا مستعد للعمل معكم ومع الأعضاء الآخرين في مجموعة الرؤساء الستة للمضي قدماً بأعمال مؤتمر نزع السلاح هذا العام.

وباعتبار نيجيريا دولة غير حائزة للأسلحة النووية، فإنها لم تكتف بالعدول عن الخيار النووي وحسب، وإنما أخذت بمجدية، بل وبجدية شديدة، التزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويظل موقف نيجيريا الأساسي بشأن هذه المسألة ثابتاً: فهي ترى أنه ما دامت الأسلحة النووية موجودة، فإنها ستشكل تهديداً للبشرية. ولنكن صادقين مع أنفسنا، فأمام هذا التهديد، لا توجد أي حصانة لأي منا، سواء كنا "حائزين" أو "غير حائزين" للأسلحة النووية. لهذا السبب، اعتبرت نيجيريا منذ وقت طويل أن ضمان الحماية الأسلم والأكثر مصداقية من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هو التخلص من هذه الأسلحة تماماً.

هذا هو ما نتمناه، لكن علينا أيضاً أن نكون واقعيين. ويرى بلدي أن التحلي بالواقعية يعني أنه لا ينبغي لنا أن نقلل من قيمة الخطوات الصغيرة التي نحققها في سعينا لإقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وترى نيجيريا أن "أي خطوة إلى الأمام" تعني إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية ومنح ضمانات أمن سلبية دون شروط للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وللتقدم نحو تحقيق هذا الهدف المتواضع، انضم بلدي خلال هذه السنوات الأخيرة إلى شيلي وماليزيا ونيوزيلندا والسويد وسويسرا في تقديم القرار المتعلق بإنهاء حالة التأهب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة كطريقة عملية لتقليل الأخطار التي تمثلها الأسلحة النووية التي

تكون في حالة استنفار قصوى. ويرى وفد بلدي أن لمثل هذه "الخطوات الصغيرة" فائدة كبيرة، ومن ثم يشجع الوفود الأخرى على تأييد هذه التدابير.

وفي العام الماضي، وبعد مرور ما يزيد على عقد من الجمود، اعتمد مؤتمر نزع السلاح في نهاية الأمر برنامج عمل. وأثار هذا النجاح بهجة كبيرة بين الوفود التي لم يمنعها من الاحتفال بهذه اللحظة باعتبارها منعطفًا تاريخيًا عدم التوصل إلى طريقة لتنفيذ ذلك المقرر التاريخي بشأن برنامج العمل. لذا يشعر وفد بلادي بالحزن بسبب النكسة التي يبدو أنها أصابت المؤتمر بعد تلك الجلسة الأخيرة التي كانت مبشرة بالخير.

فقد كان العديد من الوفود ومن بينهم وفد بلدي مفعم بالأمل في أن تتركز دورة عام ٢٠١٠ على التقدم المحرز في عام ٢٠٠٩ من أجل المضي قدماً بشكل ملموس في أعمال المؤتمر هذا العام. وإذا كان لا يزال على المؤتمر أن يستفيد من النتائج الواعدة التي تحققت في العام الماضي كي يستأنف العمل بجدية، فإن هذا الأمر لا يزال مبعث قلق وإحباط في الوقت نفسه. فكيف لم يتسن لنا أن نستفيد مما اعتبر بأثر رجعي علامة مبشرة في التاريخ الحديث لمؤتمر نزع السلاح؟ وما الذي كان يمكننا فعله بشكل مختلف ولم نفعله؟ وأخيراً، ما الذي ينبغي لنا عمله الآن كي يبدأ المؤتمر في إجراء مفاوضات جدية حول معاهدات نزع السلاح، كما كان يفعل بشكل مدهش في الماضي؟

كان ضرورياً أن أعرض أفكارى الشخصية عليكم، لأن هذه الجلسة ستكون على الأرجح الجلسة الأخيرة التي أشهدها في إطار الجلسة العامة في مؤتمر نزع السلاح، نظراً لأنني سأغادر جنيف قريباً لتولي مهامى الجديدة كأمين دائم لوزارة الخارجية في نيجيريا. وسوف يستغرق ذلك بالطبع بعض الوقت لكنني وددت أن أتشاطر معكم تلك الأفكار اليوم. وكما يحدث عند المغادرة في كل مرة، سأغادر جنيف وأنا أشعر بمشاعر متباينة لكنها مقترنة لحسن الطالع بذكريات مهمة. وسيكون من بين هذه الذكريات للأسف الجمود المستمر الذي يعترى مؤتمر نزع السلاح. وأنا شخصياً أشعر بالأسف لمغادرة المؤتمر وهو في نفس الحالة المحزنة التي كان عليها منذ ثلاث سنوات، حينما دخلت هذه القاعة للمرة الأولى.

وحيث إن تلك ربما تكون المرة الأخيرة التي أظهر فيها أمامكم هذا الصباح، فإنني أود أن أدعو الوفود إلى النظر في حالة الجمود التي نمر بها باعتبارها تحدياً وباعتبارها أيضاً فرصة كي نصغي لبعضنا البعض بمزيد من الاهتمام. فذلك سيتيح لنا فهم المخاوف والشواغل المشروعة لكل وفد فإنه، في محاولة لمعالجة هذه الحالة بالغة التعقيد التي ما زالت تشل أعمال مؤتمر نزع السلاح. وبطبيعة الحال، فإنه بدون التحلي بالمرونة والاحترام المتبادل في تناول مختلف وجهات النظر، ستظل الحلول التي نبحث عنها والتي نستحقها جميعاً بعيدة المنال.

واسمحوا لي أن أضيف في الختام أنني حتى وإن كنت سأغادر مؤتمر نزع السلاح، فإن المؤتمر لن يغيب عن بالي، ذلك أنني سأواصل أثناء تولى مهامى الجديدة في وزارة

الخارجية في نيجيريا الرصد المستمر للخطوات التي ستتحقق في هذه القاعة المبجلة، على أمل أن يكون عزمنا الجماعي كافياً لاجتياز المصاعب التي تُعيق منذ زمن طويل مفاوضات هذا المحفل المهم في أقرب وقت ممكن. وأعتقد أن العمل بهدف التوصل إلى برنامج مقبول وشامل سيتيح ليس فقط تحسين صورة مؤتمر نزع السلاح بل وأيضاً نحو صورته التي تزداد شيوعاً باعتباره محفلاً محدود الفعالية.

ونظراً لأن أُملي كبير في يوم ينتقل فيه مؤتمر نزع السلاح بعد طول انتظار من الأقوال إلى الأفعال، فإنني أُمني لكم من كل قلبي النجاح الذي نستحقه جميعاً.

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أشكر سعادة سفير نيجيريا على كلمته وعلى العبارات الطيبة التي وجهها لمجموعة الرؤساء الستة، وبما أنه سيتنقل إلى منصب جديد، فإنني أود بدوري باسم المؤتمر وزملائي من مجموعة الرؤساء وبالأصالة عن نفسي، أن أعرب له عن امتناننا لما قام به من أعمال في المؤتمر وعن خالص تمنياتنا له بالنجاح في مهمته الجديدة.

لا توجد وفود أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين، لذا، فإنني أود أن أسأل المؤتمر عما إذا كان هناك وفد آخر يود الإدلاء ببيان اليوم. لا أحد يطلب الكلام. لذا فسأنتهز الفرصة لإلقاء بيان قصير ذي طابع إعلامي.

أود أن أبلغ الوفود بسير المشاورات التي أجريها فيما يتعلق بإعداد اقتراح برنامج عمل للمؤتمر. وحتى الوقت الحاضر، أرى باعتباري رئيساً للمؤتمر أننا لم نتوصل بعد إلى توافق في الآراء بشأن اعتماد برنامج عمل. غير أنني أود أن أبلغ المؤتمر بأنه بعد إجراء العديد من المشاورات، بدأت استكشف الاتجاه الذي ينبغي أن يسير فيه الرئيس كي يتيح للمؤتمر الوفاء بولايته المتمثلة في عقد المفاوضات.

وفقاً للنظام الداخلي، ينبغي للمؤتمر أن يعتمد أيضاً برنامج عمل، بعد اعتماد جدول أعماله. ووفقاً للمادتين ٢٧ و ٢٨ من النظام الداخلي، ينبغي للمؤتمر حين يقوم بإعداد برنامج عمله أن يراعي التوصيات التي قدمتها له الجمعية العامة والاقتراحات التي قدمها أعضاء من المؤتمر ومقررات المؤتمر.

ومن هذا المنطلق، تعهدت بوضع برنامج عمل استناداً إلى المبادئ التالية: أن لدينا مقررًا رسميًا صادرًا عن المؤتمر واعتمد بتوافق الآراء بشأن برنامج العمل لعام ٢٠٠٩، ويرد في الوثيقة CD/1864. ولدينا قراران صادران عن دورة الجمعية العامة الرابعة والسنتين ومعتزمان بتوافق الآراء يقدمان بعض التوصيات للمؤتمر. كما أن لدينا مجموعة من الاقتراحات المتعلقة ببرنامج عمل المؤتمر لهذا العام، لكن لا يمكن لأي منها في الوقت الحالي أن يتيح لنا التوصل إلى توافق في الآراء.

واستناداً إلى هذه المبادئ الثلاثة، أو بالأحرى هذه النهج الثلاثة، قمت بصياغة مشروع برنامج عمل وزعته على الوفود من خلال المنسقين المحليين. وآمل أن ترد الوفود

بطريقة بناءة وأن تقدم مساهمتها في هذه الوثيقة. كما أود أن ألتقي بشكل خاص بالمجموعات الأسبوع المقبل لمناقشة هذه الوثيقة التي يمكن أن تكون كما أتمنى نقطة انطلاق لإعداد برنامج العمل بعد تلقي آراء الجميع وتلخيصها.

سوف أتوقف هنا الآن. إذا لم يكن هناك متحدث يرغب في أخذ الكلمة، فسنختتم جلستنا اليوم بهذه الكلمات. وفيما يتعلق بالبيانات، أبلغكم بأن المؤتمر سيستمع الأسبوع المقبل إلى بيانات العديد من الشخصيات البارزة. وقائمة المتحدثين في الوقت الحالي هي:

السيد شو، نائب وزير خارجية جمهورية كوريا، يوم ٢ آذار/مارس، الساعة ١٠/٠٠.

السيد مارتن، وزير خارجية آيرلندا، يوم ٢ آذار/مارس، الساعة ١٥/٠٠.

السيد أوريسكو، وزير الدولة في رومانيا، يوم ٣ آذار/مارس، الساعة ١٥/٠٠.

السيدة نيشيمورا، نائبة وزير خارجية اليابان، يوم ٤ آذار/مارس، الساعة ١٠/٠٠.

السيد سودايف، نائب وزير خارجية جمهورية كازاخستان، يوم ٥ آذار/مارس، الساعة ١٠/٠٠.

كما أبلغكم بأن الجلسة العامة الرسمية المقبلة للمؤتمر ستُعقد يوم الثلاثاء، ٢ آذار/مارس، الساعة ١٠/٠٠ في هذه القاعة.

أعلن رفع الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥